الفصل الرابع

النظم الاقتصادية

المبحث الأول: مفهوم وطبيعة النظام الاقتصادى

المبحث الثانى: النظم الاقتصادية السابقة على الرأسمالية

المبحث الثالث: النظم الاقتصادية المعاصرة

المبحث الأول

مفهوم وطبيعة النظام الاقتصادى

يتناول هذا المبحث شرح مفهوم وطبيعة النظام الاقتصادى فى أربعة مطالب، كما يلى:

المطلب الأول: تعريف النظام الاقتصادي وتمييزه عن التنظيم الاقتصادي.

المطلب الثانى: وظيفة النظام الاقتصادي.

المطلب الثالث: وحدات النشاط الاقتصادي وأهدافها.

المطلب الرابع: تطور النظم الاقتصادية وخصائصها.

المطلب الأول: تعريف النظام الاقتصادي وتمييزه عن التنظيم الاقتصادي:

أولا: تعريف النظام الاقتصادى:

يقصد بمصطلح النظام عموما أنه مجموعة من الأشياء متصلة بعضها البعض، بحيث تتكون منها وحدة مركبة، فالنظام نسق يتكون من أجزاء متعددة تتأثر وتؤثر فى بعضها البعض. أما النظام الاقتصادي فهو مجموعة متفاعلة من العناصر القانونية والاجتماعية والسياسية، كنظام الاقتصاد القومى والاقتصاد الدولى والنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام التعاوني وغيرها.

وقد عرفت المجتمعات الإنسانية فى مراحل تطورها المختلفة عدة أنظمة اقتصادية واجتماعية تتباين فى طبيعتها وخصائصها. فمنذ أن وجد الإنسان على سطح الأرض وهو يعيش فى مجموعات يرتبط فيها مع غيره بعلاقات اجتماعية واقتصادية، وقد تشكلت العلاقات بين الأفراد فى المجتمع، سواء داخل المجموعة الواحدة أو بين المجموعات وبعضها، بأشكال مختلفة على مر العصور، كل شكل من هذه العلاقات اتخذ قواعد معينة للملكية وطرق الإنتاج وكيفية توزيع الناتج على أفراد المجتمع، ويطلق على الشكل الذى تتخذه هذه العلاقات لفظ "النظام الاقتصادى".

ويلاحظ أن تطبيق المجتمعات لأى نظام اقتصادى لم يحدث فى وقت واحد فى كل بقاع الأرض، ففى بعضها ساد نظام الإقطاع مدة أطول من المدة التى سادها فى غيره، كما أن الشكل الذى اتخذه النظام لم يسر على نهج واحد طول مدة سيادته، فالاقطاع الأوربى يختلف فى شكله عن الاقطاع فى دول الشرق. فالنظام الرأسمالى تغير مثلاً من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية إلى رأسمالية مالية ثم إلى رأسمالية احتكارية فى عدد كبير من البلاد التى طبقته، وفى حالات كثيرة اضطر المجتمع إلى الخروج على المبادئ الأساسية للنظام الرأسمالى والسماح بتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بدرجة تميل دائماً إلى الزيادة. وبالمثل فإننا نشاهد تبايناً فى السياسات الاقتصادية للدول التى اتبعت النظام الاشتراكى وخصوصاً فيما يتعلق بالمدى الذى يسمح به لحرية القطاع الخاص. ويمكن القول أن التطور من نظام اقتصادى معين الى نظام آخر حدث تدريجيا بحيث أننا

نلاحظ ظهور بوادر للنظام اللاحق فى أواخر عصر النظام المنصرم، وكذلك نلاحظ بقايا للنظام السابق فى بداية تطبيق أى نظام آخر.

ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التى تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد المتاحة من طبيعية وبشرية ومعرفية وتقدم تكنولوجى من جهة أخرى. ويعد النظام الاقتصادي جزءا لايتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثر به ويؤثر فيه.

ولو استعرضنا مثلا ما للنظام الاقتصادى من تعريفات مختلفة، نجد أنها تختلف باختلاف رؤية الباحث وخلفيته الفكرية. فيعرف البعض النظام الاقتصادي بأنه اطار شامل تتفاعل أجزاؤه الفلسفية والمنهجية والتنظيمية التى تحدد وتنفذ موضوعات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع. وقد عرف الاقتصادى الايطالى انتونيلى Antonelli النظام الاقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان.

كما عرف الاقتصادى الألمانى سومبارت Sompart النظام الاقتصادى بأنه الكيان الذي يجمع بين العناصر الثلاثة التالية:

١. الجوهر: أى مجموعة الدوافع والبواعث التي تحرك الفعاليات الاقتصادية.

٢. الشكل: أى مجموعة العوامل الاجتماعية والقانونية والمؤسسية التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي والعلاقات بين جميع المساهمين في النشاط الاقتصادي، كنوع الملكية سواء عامة أو خاصة أو تعاونية، ونظام العمل ودور الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

٣. المحتوى المادي: أى المستوى التقني للإنتاج المتمثل بمستوى تطور وسائل الإنتاج التي ينتج بوساطتها السلع والخدمات.

وتتحدد طبيعة النظام الاقتصادي من خلال التداخل المنطقى بين العناصر الثلاثة المذكورة، فى حين يرى سومبارت أن عنصر الشكل هو المحدد الرئيسى لطبيعة النظام، لأن هذا الشكل هو تعبير عن الجوهر الذى يتجسد فى النهاية بالخلفية الفكرية أو الأيدولوجية التي يقوم عليها النظام. كما أن الجوهر يتوافق مع مستوى معين من تطور وسائل الإنتاج.

أما النظرية الماركسية فقد اعتمدت على المعايير الاقتصادية للتفريق بين الأنظمة الاقتصادية، إذ تعدها، مع البنى الاجتماعية والقانونية المتوافقة معها، البنية الفوقية Überbau التي تتولد عن البنية الاقتصادية الأساسية Basis للمجتمع أى أسلوب الإنتاج السائد، والمكون من قوى الإنتاج الاجتماعية وعلاقات الإنتاج، ويفرق بين الأنظمة الاقتصادية على أساس ملكية وسائل الإنتاج والطبقة التي تتحكم فيها. وبناء على ذلك يمكن تصنيف النظم الاقتصادية حسب تطور قوى الانتاج أى قوة العمل ووسائل الانتاج، وعلاقات الانتاج أى شكل الملكية لوسائل الانتاج. ويوحد هذا التصنيف بين مفهوم النظام الاقتصادي الاجتماعي ومفهوم البنية الاقتصادية الاجتماعية. وقد طورت النظرية الماركسية مفهوم النظام الاقتصادي حتى صار يعني بنية اقتصادية اجتماعية يحددها أسلوب الإنتاج الذي يتحدد في نوع ملكية وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وبذلك يكون مفهوم النظام الاقتصادي قد تأثر مباشرة بمفهوم أسلوب الإنتاج والبنية الاقتصادية الاجتماعية. وقد فرقت النظرية الماركسية استنادا إلى هذا

التصنيف بين خمسة أنظمة اقتصادية اجتماعية تتوافق تقريبيا مع مراحل تطور تاريخ البشرية الاقتصادي. ولكن في مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى نظام آخر لابد من مرحلة انتقالية يتعايش فيها أكثر من نمط اقتصادي اجتماعى. وهذه الأنظمة هي حسب تعاقبها: المشاعية البدائية ونظام الرق والنظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. ويسود العالم فى بداية القرن ٢١ بأشكال مختلفة النظام الرأسمالى، الذى نشأ مع الثورة الصناعية الأولى فى القرن الثامن عشر، ومازال يتجدد ويتطور.

من استعراض التعريفات السابقة للنظام الاقتصادى، وبرغم أنه لايوجد تعريف شامل جامع مانع كما يقول علماء المنطق، الا أنه يمكن تبسيط الموضوع للمبتدىء فى دراسة علم الاقتصاد السياسى، والقول بأن النظام الاقتصادي هو مجموعة قوى الانتاج وعلاقات الانتاج (علاقات الملكية)، والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لمجتمع معين في زمان ومكان معينين، من أجل علاج المشكلة الاقتصادية، المتمثلة فى الندرة النسبية للموارد اللازمة لاشباع حاجات الانسان المتزايدة.

ثانيا: التمييز بين النظام الاقتصادي والتنظيم الاقتصادي:

لابد من التفريق بين مفهوم النظام الاقتصادي ومفهوم التنظيم الاقتصادي بتعريف كل منهما، فالنظام الاقتصادي كما سلف القول هو مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية للمجتمع بهدف علاج المشكلة الاقتصادية المتمثلة فى الندرة النسبية للموارد اللازمة لاشباع حاجات الانسان المتزايدة. أما التنظيم الاقتصادي فهو وسيلة يستخدمها النظام الاقتصادي لتسيير النشاط الاقتصادي. وتختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي إلى آخر، ويمكن على سبيل المثال ذكر نوعين من التنظيمات الاقتصادية:

(١): التنظيم الاقتصادي الحر باستخدام آليات السوق:

وهو وسيلة النظام الاقتصادي الرأسمالي في تنظيم فعاليات النشاط الاقتصادي التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي. ويتصف هذا التنظيم باللامركزية، ومن أهم خصائصه أنه اقتصاد يقوم التوازن فيه على آليات السوق، أى العرض والطلب، ويعتمد على المشروع الخاص والملكية الخاصة لوسائل الانتاج، ولا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا تدخلا غير مباشر.

(٢): التنظيم الاقتصادي الموجه باستخدام التخطيط المركزي:

وهو وسيلة النظام الاقتصادي الاشتراكي لتحقيق أهدافه الاقتصادية، حيث يحقق التخطيط الإلزامي والمركزي الشامل التوازن في النظام الاقتصادي وفعالياته. ومن أهم خصائص هذا التنظيم وجود خطة مركزية شاملة تتصف بالإلزامية تُوجه مجمل الأنشطة والفعاليات الاقتصادية لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الاشتراكي. وتفقد آلية السوق فاعليتها في هذا التنظيم الاقتصادي لتحل محلها الخطة الاقتصادية، وتتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الملكية العامة لوسائل الإنتاج. ويصبح المشروع هنا وحدة اقتصادية في جسم اقتصادي متناسق، فالمشروع وحدة اقتصادية منفصلة من الناحية القانونية فقط.

المطلب الثاني: وظيفة النظام الاقتصادي:

إن وظيفة أى نظام اقتصادي هي العمل على علاج المشكلة الاقتصادية، التى تتمثل فى ندرة الموارد نسبيا وتعدد الحاجات الواجب اشباعها. والنظام الاقتصادي كما أسلفنا القول هو مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التي يتم من خلالها توظيف الموارد الإقتصادية المختلفة واستغلالها من أجل إشباع الحاجات الإنسانية. ويتم تخصيص أو توزيع الموارد Allokation عن طريق آليات السوق عبر الملكية الخاصة، أو أسلوب التخطيط عبر الملكية العامة، أو عن طريق نظام مختلط من آليات السوق والتخطيط.

وتقوم الوسائل الاقتصادية التى يحقق بها النظام الاقتصادى أهدافه على القانون، الذي يعبر عنها ويجسد التقاليد والإرث الحضاري والتطور الفكري والتطلع الفلسفي وتوزيع القوى السياسية في المجتمع. ولهذا فان النظام الاقتصادي هو ليس اقتصاديا صرفا، وإنما هناك أيضا قوى غير اقتصادية موجودة دائما وقوية ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

وترجع أهمية هذه الوسائل الاقتصادية الى الآتى:

١ – أنها تساعد على تحديد مكان السلطة التي تتخذ القرارات والتي تمثل مكان الاختيار الفعال، أى أنها تساعد على تحديد من بين متخذي القرارات المحتملين سيتخذ فعلا قرارات فعالة وحاسمة بشأن حركة الموارد.

٢ – أنها تنسق ما بين نشاطات الوحدات الاقتصادية الفردية، وتعمل بطريقة تضمن التوافق الداخلي بين القرارات المختلفة لتوزيع الموارد.

٣ – أنها تساعد على تحديد أى من القرارات سيتخذ فعلا.

وقد أشار بعض الاقتصاديين إلى أن أهم الوظائف التى يؤديها النظام الاقتصادي تتخلص فيما يلي:

١– وظيفة تحديد المعايير والكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency:

فحين يصبح إنتاج الثروة اجتماعيا يجب أن يكون هناك قرار اجتماعي حول الـ أهمية النسبية للاستعمالات البديلة المختلفة لقوى الإنتاج، وحول الحاجات التي يجب إشباعها أولا.

٢– وظيفة تنظيم الإنتاج:

فبعد تقويم الاستعمالات البديلة للقوة الإنتاجية يجب أن توضع هذه الاستعمالات في إطار من التدرج حسب أهميتها النسبية وأسبقياتها. ومن وجهة النظر الاجتماعية ترتكز هذه العملية على توزيع أفضل للموارد المتاحة بين النشاطات الاقتصادية المختلفة، والتنسيق الفعال بين مختلف عناصر الإنتاج المستعملة في كل صناعة.

٣ – وظيفة التوزيع:

أي توزيع الناتج القومي بين أعضاء المجتمع. وهو أمر يتصل بشكل وثيق بوظيفة التحكم بالإنتاج. فالقرار الخاص بماذا سينتج مرتبط أساسا بقرار آخر يتعلق بالجهة التي ستحصل على الإنتاج.

٤ – وظيفة الاستقرار والتقدم الاقتصادي:

ويقصد بالتقدم الاقتصادي الارتقاء بمستوى معيشة السكان بالاهتمام بالانفاق على التعليم والصحة والبحث والتطوير، مما يؤثر على تطور القوى الإنتاجية وعلى حاجات المجتمع.

٥ – وظيفة الملاءمة بين الاستهلاك والإنتاج:

وذلك بصفة خاصة في الآماد القصيرة جدا، كما فى حالة الزراعة، ويستوجب ذلك الرقابة على الاستهلاك في الوقت الذي تجري فيه عملية ملاءمة الإنتاج معه بالسرعة الممكنة.

هذه هي الوظائف الأساسية التي يتوجب على النظام الاقتصادي القيام بها بسبب ندرة الموارد ويمكن تفعيلها من خلال آليات السوق أو التخطيط أو كلاهما، ولذا يجب دراسة وفهم كيفية تأدية النظام الاقتصادي لوظائفه، وهذا يتطلب معرفة ودراسة الأنماط المختلفة لعلاج المشكلة الاقتصادية.

المطلب الثالث: وحدات النشاط الاقتصادي وأهدافها:

أولا: وحدات النشاط الاقتصادي:

بدراسة النظام الاقتصادي يتبين لنا وجود ثلاث أنواع من الوحدات التي تقوم باتخاذ القرارات في هذا النظام لتسيير عجلة النشاط الاقتصادي فيه وهي:

(١) الوحدات التي تقوم بالنشاط الاستهلاكي:

وهذه الوحدات من الأسر يضمها قطاع العائلات، وتشتمل علي الأفراد أو الأسر التي تستخدم الأرصدة المتاحة من الدخل للحصول علي السلع الاستهلاكية لإشباع حاجتهم الشخصية، وما ينفقه هؤلاء علي السلع يسمي بالنفقات الاستهلاكية.

(٢) ملاك عناصر الإنتاج:

هذه الوحدات تمثل الشخص الطبيعي أو الاعتباري الخاص أو العام الذي يملك عناصر أو عناصر الإنتاج. وهو يقدم هذه العوامل للغير لاستخدامها في العملية الإنتاجية. ووحدات عناصر الإنتاج أما أنها تمثل خدمات العمل أو الأرض أو رأس المال. وهذه العوامل قد تؤجر للغير لاستخدامها في الإنتاج، أو تستخدم بواسطة المالك نفسه أو كرأس مال يقرض للغير.

(٣) وحدات إنتاج السلع والخدمات:

وهذه الوحدات تتكون أما من فرد واحد كطبيب أو محام مثلاً، أو تكون علي شكل منشآت أعمال ذات أشكال قانونية مختلفة كشركات الأشخاص وشركات الأموال. وإنفاق الأموال بواسطة الوحدات الانتاجية يكون لنا في النهاية ما يسمي بالتكلفة، وهذا بعكس الحال بالنسبة للنفقات التي تقوم بها الوحدات الاستهلاكية. ومن المرغوب فيه من الناحية التحليلية أن نجمع الوحدات الاقتصادية في

صناعات معينة هي مجموعة المؤسسات التي تنتج سلعاً متشابهة أو مرونة الإحلال بين بعضها قريب جداً. فصناعة الصلب مثلاً تشتمل علي المؤسسات التي تنتج منتجات الصلب.

(٤) المؤسسات الاجتماعية وغيرها:

هناك وحدات يمكن تمييزها عن الوحدات السابقة، وهذه الوحدات تستطيع اتخاذ قرارات معينة، ومن أمثلتها الجمعيات التعاونية، ونقابات العمال، والمؤسسات الاجتماعية الخيرية، والأجهزة الحكومية وغيرها. فهذه المؤسسات تلعب دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي بتقديم خدمات هامة أو تقوم بنشاط استهلاكى، ولكنها لاتدخل بسهولة في إحدي الأنواع الثلاثة السابقة.

ثانيا: وظائف الوحدات الاقتصادية:

الوحدات الاقتصادية متميزة عن الأفراد الذين يمتلكونها ويديرونها، فلديها ملكية عناصر الإنتاج وتملك المنتجات التي تنتجها حتي تعرض في السوق، أما فيما يتعلق بالعمال فإنها تمتلك خدماتهم دون أنفسهم. أما العوامل الأخري كالأرض، رأس المال فغالباً ما تمتلكها كما أنه لابد من وجود رأس مال نقدي لكي تحصل علي خدمات عناصر الإنتاج.

وتقوم الوحدات والمؤسسات الاقتصادية بوظائف عديدة، أهمها مايلى:

(١) وظائف الادارة:

تقوم الوحدات والمؤسسات الاقتصادية بوظائف الإدارة عن طريق تنسيق الأنشطة المختلفة لعوامل الإنتاج. ففي النظام الرأسمالي تقوم الوحدات الاقتصادية بالتخطيط واتخاذ قرارات تتعلق بشكل الإنتاج ونوعه، وطرق الإنتاج، وأثمان المنتجات وفي أغلب الأحيان تستطيع بدء عملية الإنتاج وإنهاؤها.

(٢) وظيفة التنبؤ:

قيام الوحدات والمؤسسات الاقتصادية بوظيفة التنبؤ في الاقتصاد المتحرك يقصد به تقدير الظروف المستقبلة، أما في المجتمع الساكن فتكون قراراتها مجرد قرارات روتينية، ويجب عليها وضع برنامج مناسب لمزج عناصر الإنتاج، وكذلك تكوين الأثمان. أما في الاقتصاد المتحرك فيجب على الوحدات والمؤسسات الاقتصادية أن تقوم بوظيفة التنبؤ، وبسبب هذا الدور تتحمل نصيباً أكبر من المخاطر والخسائر المالية، نظراً لأنها تقوم بدفع المدفوعات قبل الإنتاج، ومن ثم فإنها تتعرض لخسائر جسيمة اذا لم تنجح في أعمالها. ولاشك أن فشل المشروع الواحد يعود بأضرار علي الملتحقين بالمشروع والمساهمين فيه.

ثالثا: أهداف الوحدات الاقتصادية:

يمكن شرح الأهداف التي تبتغيها الوحدات الاقتصادية في ظل أى نظام اقتصادي في ما يلي:

(١) تحقيق أقصي إشباع ممكن للمستهلك:

عندما نطبق هذا المبدأ علي قطاع العائلات المكون من الأسرة والأفراد، نجد أن هذا الفرض يتضمن ضمناً أن كل وحدة استهلاكية تحاول تحقيق أقصي إشباع ممكن باستخدام ما لديها من الدخل

المتاح وتوزيعه بين الادخار والاستهلاك. أى أنه يوازن نفسه بين الادخار والاستهلاك بقدر ما يمكن. ولو أخذنا فترة معينة فإننا نجد أن كل فرد له مقدار معين من النقود يعتبر رصيداً بالنسبة له، حصل عليه من عمله في الماضي، أو كنتيجة لميراث حصل عليه بطريقة شرعية.

(٢) تحقيق أقصي دخل ممكن لأصحاب عناصر الإنتاج:

وكما هو الشأن بالنسبة للمستهلك فإن أصحاب عناصر الإنتاج يحاولون أيضا الحصول علي أقصي دخل ممكن إلا أنه من المهم أن نلاحظ أن كبر حجم الدخل النقدي لايعني بالضرورة كبر حجم المكاسب الصافية. أى أنه ليس من الضروري أن يكون حجم الدخل النقدي كبيراً لكي تكون المكاسب الصافية أكبر مما يمكن، بل من المكن أن تحصل عناصر الإنتاج علي أكبر دخل صافي لها من دخل نقدي أقل حجماً مما يتصور، فالعامل لايبحث في مجرد زيادة دخله إلي أقصي حد ممكن فحسب، وإنما يعمل عدداً من الساعات لزيادة مكسبه الإجمالي من كل من العمل والفراغ معاً.

وبالنسبة لرأس المال فإن فرض تحقيق أقصي دخل ممكن يقتضي أن يخصص أصحاب الثروة هذا العنصر من عناصر الإنتاج بين الأصول السائلة والأنواع الأخري التي تحقق له مكاسب أكثر. ومعني ذلك أنه يفاضل بين الدخل الذي يحصل عليه من إبقائه الثروة كامنة في شكل أصل نقدي سائل والعائد الذي يحصل عليه من تحويله إلي أشكال أخري. أى أن النقود ستقرض لمن يدفع أكبر عائد ممكن مع الأخذ في الاعتبار احتمالات المخاطرة وضياع رأس المال نفسه.

وبالنسبة لملاك الأراضي وأصحاب الأصول الرأسمالية، فإن هذا الفرض يقتضي أيضا لامجرد زيادة الدخل النقدي الذي يحصلون عليه فحسب، وإنما هو الحصول علي هذا الدخل بأقل عدد من الوحدات التي يقدمونها للغير، ولذلك فإنهم يقدمون خدمات ممتلكاتهم للمؤسسات التي تدفع عائداً أعلي. وعلي هذا الأساس يعمل أصحاب المشروع علي تحقيق أقصي دخل ممكن من مزج العوامل الإنتاجية بنسب فنية معينة بحيث تحقق لهم في النهاية دخلاً صافياً نتيجة تحملهم لأعباء المخاطرة يطلق عليه الأرباح وهذا هو دخل التنظيم.

(٣) أهمية هدف تحقيق أقصي ربح ممكن:

من المعتقد بشكل واسع أن تحقيق أقصي ربح ممكن مازال هدفا رئيسياً في المؤسسات الاقتصادية، والمكاسب المحققة بواسطة المؤسسة ينظر إليها علي أنها أحسن مقياس لمدي نجاحهم في أعمالهم، وتمثل الأرباح الإثبات الموضوعي الغير قابل للجدل علي مدي كفاءة الإدارة مما يحفظ عليهم مراكزهم، بينما فشل المؤسسة في تحقيق مستوي معين من الأرباح قد يؤدي إلي ثورة المساهمين، وربما أدي كذلك إلي فصل الإدارة العليا أو تغيير الموظفين. كما أن الفشل في الحصول علي الأرباح المناسبة قد يزيد من مخاطر المؤسسة، أو قد يؤدي بها إلي الإفلاس، فضلاً عن أن وجود معدل مناسب من الأرباح يعتبر ضرورياً لاستمرار توسع المؤسسة. فوجد الأرباح المتراكمة يسهل للمؤسسة مهمة التمويل والحصول علي رأس مال إضافي.

المطلب الرابع: تطور النظم الاقتصادية وخصائصها:

لايوجد أى نظام اقتصادي الا لاستجابتة لطبيعة الإنسان واشباع حاجاته المادية والمعنوية، ولكى يتمشى مع روح العصر الذى يعيشه تطرأ عليه تغييرات وتطورات في الأصول والفروع. ومعظم النظم الاقتصادية التي عاشت طويلا استطاعت أن تتجاوز العقبات وتتحدى الصعاب عبر الزمان والمكان بفضل خضوعها للتنقيح والمراجعة والتغيير المستمر، وقدرتها على الأخذ ببعض مميزات الأنظمة الأخرى سواء كانت قبلها أو ظهرت بعدها. وفي هذا المضمون يمكن القول بأن أى نظام اقتصادي سياسي لايستطيع البقاء طويلا إلا اذا اتسم بالمرونة وكفاءة الأداء، وباستعداد للتعديل والتسوية والملاءمة بينه وبين الظروف المتغيرة من حوله. وهذه المرونة قد تكون متعارضة أو متناقضة مع ركائز النظام، لكنها تبقى هي الوسيلة الفعالة لادارة التغيير، لاسيما في فترات التحول والانتقال من نظام اقتصادي إلى نظام آخر، أو في مرحلة التحول من سمة اقتصادية إلى سمة أخرى مع البقاء في النظام نفسه، كالأخذ بمبدأ التخطيط التأشيرى في نظام اقتصادي رأسمالي، والذي يتمثل في تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وتحويل بعض المنشئات من الملكية الخاصة إلى ملكية الدولة، وهذه من سمات النظام الاشتراكي.

ان السمتين الرئيسيتين للنظام الاقتصادي هما ضرورة توافقه ودوامه النسبي، وتنتج هاتان السمتان من الميزتين الرئيسيتين لمكونات النظام، وهما مرونة البنية الفوقية والبنية الأساسية ومقدرتها على التكيف والتوافق مع مقتضيات التغيير والتطور، ومن هنا يمكن للنظام الاقتصادي أن يتطور فعلاً ويتحول. وبذلك يحدث الانتقال من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر. ومن هنا تظل الأنظمة الاقتصادية دائما في حركة تطور، والعوامل المسؤولة عن هذا التطور تنقسم إلى عناصر ذاتية ترتبط ارتباطاً عضوياً بالمتغيرات الاقتصادية، كازدياد الإنتاجية وتطور مستوى وسائل الإنتاج والتكنولوجيا، والمتغيرات غير الاقتصادية مثل العادات الاجتماعية والهوية الحضارية Kulturidentitaet، وعوامل خارجية لاتتصل اتصالا مباشرا بالظواهر الاقتصادية مثل ثورة المعلومات والاتصالات والاكتشافات الجغرافية والعلمية والحروب والنزاعات السياسية بين الأنظمة المعاصرة.

وفى عرضنا لتطور النظم الاقتصادية وخصائص كل منها سنقسمها الى مجموعتين من النظم، المجموعة الأولى تتضمن نظم اقتصادية سابقة على الرأسمالية، وهى المشاعية البدائية والرق والاقطاع، والمجموعة الثانية تتضمن النظم الاقتصادية المعاصرة، وهى النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى والنظام المختلط.